وزير الزراعة يبحث مع وفد «إيفاد» مشروع تطوير الثروة الحيوانية

قطنا: وضعنا منظومة لعمل وحدات التصنيع الغذائية الريفية والأسواق الخاصة بها

مدير المشروع لـ«الوطن»: التركيز على تحسين دخل الأسر الفقيرة العاملة في تربية الثروة الحيوانية

هناء غانم

ناقش وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس مع وفد من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد» برئاسة عبد الحميد عبدولي واقع العمل في مشروع تطوير الثروة الحيوانية والرؤية المستقبلية لتوسيع العمل فيه وزيادة حجم التدخل بما يخدم هذا القطاع ويعود بالفائدة على المربين.

وأكد الوزير أهمية الدعم الذي قدمه الصندوق للمشروع بكل مكوناته منذ تأسيسه، لافتاً إلى ضرورة الانتقال بمسار عمل المشروع لتحقيق نتائج أكثر استدامة، واعتماد نماذج تنموية متكاملة لتطبيق كل مكونات المشروع في مكان معين تتوفر فيه مقومات التنفيذ وتكييفها لتكون نواة نجاح يمكن نقلها إلى مناطق أخرى، مشيراً إلى أهمية التنسيق المستمر مع الجهات الأخرى ذات الصلة في الوزارة مثل البحوث الزراعية والتنمية الريفية والإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية والتعليم الزراعي.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة انتهت من وضع منظومة جديدة لعمل وحدات التصنيع الغذائية الريفية والأسواق الخاصة بها وربطها بالمنتجين والصناديق ووحدات لتجميع الحليب ووضع نظام تشاركي مع المجتمع المحلي، بما يعطي قيمة مضافة لعملها ويحقق تكاملية في الإنتاج والتسويق وتصريف المنتجات وبالتالي يحقق فائدة كبيرة للمنتجين، مؤكداً على التعاون لوضع برنامج إكثروفي شامل لترقيم الثروة الحيوانية وجمع البيانات الخاصة بذلك وإمكانية تطويره وفق المتغيرات، وتدريب الكوادر الفنية على زراعة ونقل الأجنة وفق التقنيات الحديثة وتوفير التجهيزات اللازمة لذلك، وتقييم عمل برنامج إنتاج قشات التلقيح الاصطناعي ونقلها واستخدامها، ودراسة واقع الهواضم الحيوية وكيفية استثمارها ونتائجها على الأرض وتأمين هواضم جاهزة، وتشغيل كل التجهيزات المقدمة وضمان استمرارها بالعمل، والاهتمام بموضوع الترويج للمشاريع المنفذة وقصص النجاح.

واستعرض أعضاء الوفد خطة عمل الصندوق لدعم المشروع وتمويله للمرحلة القادمة والبرنامج الزمني للتنفيذ، وملاحظاتهم على سير العمل في المرحلة السابقة والظروف التي مر بها المشروع منذ تأسيسه والنتائج التي حققها حتى الآن وضرورة إجراء تقييم دوري للعمل، والتواصل المستمر مع المستفيدين من البرامج والمشاريع المنفذة، وتحديد الأولويات وفق ما تقترحه وزارة الزراعة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية عماد اسمندر أن المشروع سيقوم خلال الفترة القادمة بالتركيز على مهمته الأساسية بتحسين دخل الأسر الفقيرة التي تعمل في مجال تربية الثروة الحيوانية وذلك من خلال العمل على تنفيذ مشاريع تتصف بالاستدامة وتحويلها إلى نموذج ناجح ومن ثم تعميم هذه التجربة، وخاصة في مجال تحسين سلسلة القيمة لمنتجات الثروة الحيوانية، لافتاً إلى وجود خطة تم اعتمادها في بعض القرى التي ضمن المشروع هي تركيب آلات وحدة تصنيع متكاملة مع خزان لتجميع الحليب يتم تبريده وحفظ الحليب عن طريق الطاقة الشمسية، إضافة إلى وجود آلات فرم لتصنيع الأعلاف من بقايا المحاصيل إضافة إلى إقامة دورات تدريبية تتعلق بالوقاية من الأمراض المنتشرة لدى الحيوانات وتقديم الأدوية البيطرية والفيتامينات.

وعن خطة المشروع، أضاف إن العمل مستمر بصندوق التداول للبذار العلفي الذي يوزع مجاناً للقرى ويعاد مع إضافة ١٠ بالمئة إلى المشروع وذلك لتحسين أوضاع المربين مؤكداً أن المشروع مستمر بعمل صناديق التمويل التي تقدم قروضاً بفوائد قليلة لشراء الأعلاف أو العجول وحتى الأغنام لمربين مستفيدين من المشروع.

وذكر أن مشروع تطوير الثروة الحيوانية مستمر في جميع المحافظات، محافظات ممولة من منظمة إيفاد الدولية، وهي ريف دمشق وطرطوس واللاذقية وحماة والغاب وحمص وباقي المحافظات يتم تمويلها من وزارة الزراعة.

وزير النفط يلتقي معاون وزير النفط الإيراني

قدور: أهمية التعاون في مجال التدريب لتحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية

زيدي فرد: مستعدون لتقديم كل الدعم لسورية وتبادل الخبرات معها

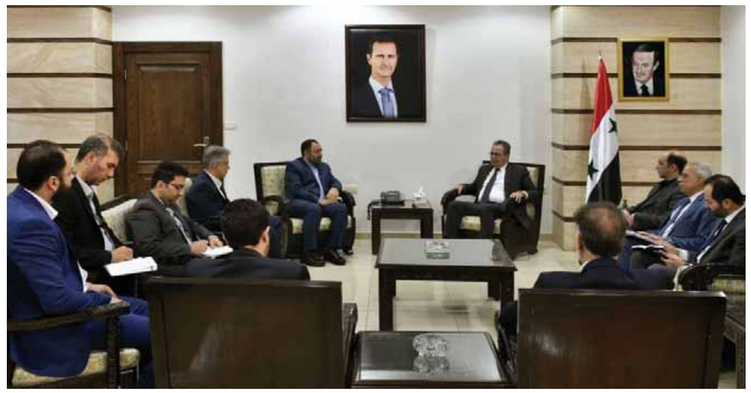

الوطن

اجتمع وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور مع معاون وزير النفط الإيراني وحيد رضا زيدي فرد، لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات النفط والغاز والثروة المعدنية بما يحقق مصالح البلدين، وإمكانية التعاون والاستفادة من خدمات الشركات الإيرانية المتخصصة في مجالات النفط والغاز وفق الاحتياجات المطلوبة في سورية، نظراً لإمكانياتها المميزة في هذا المجال.

وأكد الجانبان خلال الاجتماع الرغبة المشتركة في تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النفط والغاز والثروة المعدنية والتركيز على فرص الاستثمار المتاحة وتبادل الخبرات في هذه المجالات.

وفي كلمة له خلال الاجتماع، أشار وزير النفط إلى أهمية مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في مجال النفط في تحقيق نتائج مثمرة تعزز التعاون الثنائي، لافتاً إلى أهمية التعاون في مجال التدريب لتحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية وتزويد العاملين بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بالمهام المطلوبة بشكل أفضل.

من ناحيته، أعرب معاون وزير النفط الإيراني عن تقديره للعلاقات الثنائية التي تربط بين سورية وإيران، مؤكداً استعداد بلاده لتقديم الدعم والمساعدة لسورية في مجالات النفط والغاز والثروة المعدنية، وتبادل الخبرات في هذه المجالات.

حضر الاجتماع السفير الإيراني بدمشق حسين أكبري وممثلون عن عدد من الشركات الإيرانية المشاركة في معرض سورية الدولي الرابع للبترول والغاز والطاقة.

مشاكل حرفيي الصناعات الجلدية على الطاولة

وزير الصناعة: ضرورة تأمين التسهيلات للحرفيين وتقييم واقعهم وترخيص المنشآت الحرفية غير المرخصة

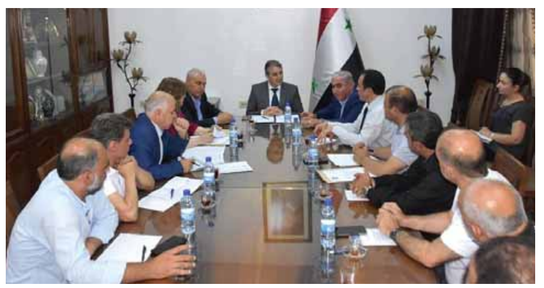

الوطن

عقد وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار اجتماعاً مع ممثلي قطاع الصناعات الجلدية في اتحاد الحرفيين في محافظتي دمشق وحلب بحضور رئيس الاتحاد العام للحرفيين تم خلاله بحث الصعوبات التي تواجه حرفيي صناعة الأحذية من تأمين حوامل الطاقة والمواد الأولية ومقرات للعمل، ومقترحات الحفاظ والنهوض بهذا القطاع، وآليات تشجيع الحرفيين للعودة إلى العمل والإنتاج بهدف دعم الصناعة الوطنية التي تعتمد على التصنيع المحلي بكل مراحلها.

وأشار جوخدار إلى أهمية الحرفيين في العملية الإنتاجية والاقتصادية وضرورة استيفاء الصناعات الحرفية وإعادة ألقها في ظل الظروف الراهنة، عبر تشكيل لجان متخصصة في كل المحافظات من خلال مديريات الصناعة لسبر واقع الحرفيين وتأمين التسهيلات لهم وتقييم واقع محلاتهم وورشهم وترخيص المنشآت الحرفية غير المرخصة.

وأكد الوزير أهمية وضرورة عقد اللقاءات الدورية مع الجمعيات الحرفية بكل قطاعاتها لتوصيف واقع العمل وتقييمه بشكل مستمر.

وتم خلال الاجتماع مناقشة الخطوات التي يتم العمل على إجراءاتها الإدارية والقانونية لضبط عمل معقبي المعاملات من الاتحاد العام للحرفيين بمتابعة من وزارة الصناعة والمتضمنة إصدار هوية خاصة بمعقب المعاملات المرخص له أصولاً تبرز عند إجراء أي معاملة، وتحديد أجور وأتعاب معقبي المعاملات، إضافة إلى العمل على أتمتة عمل جمعية معقبي المعاملات، وإجراء تقييم دوري لعمل المعقبين المرخصين ومتابعة الشكاوى.

ستة أشهر على آخر دورة توزيع مواد مقننة

مدير السورية للتجارة يرفض الرد على اتصالات «الوطن» وغرفة تجارة دمشق تؤكد أن التأخير دليل على خلل إداري

رامز محفوظ

نحو ستة أشهر مضت على إعلان المؤسسة السورية للتجارة افتتاح آخر دورة توزيع مواد مقننة رغم أن المدة المحددة لكل دورة يجب أن تكون شهرين فقط والتأخير المتكرر والذي لم يحصل هذه المرة فقط ينعكس سلباً على المواطن في ظل ازدياد معاناته من الغلاء الفاحش وعدم المقدرة على تغطية نفقاته بالتوازي مع توالي انخفاض القدرة الشرائية يوماً بعد آخر وتدني أجره الشهري، فما أسباب التأخير في الإعلان عن افتتاح دورة جديدة؟ ولماذا لم توضح وزارة التجارة الداخلية أسباب هذا التأخير؟

«الوطن» حاولت التواصل أكثر من مرة مع مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع الذي يرفض الرد على الاتصالات المتكررة.

وفي السياق، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أن التأخر في افتتاح دورة توزيع مواد مقننة جديدة دليل على وجود خلل إداري لدى السورية للتجارة بالرغم من أن معظم المواد متوافرة.

وأوضح بأن نسبة كبيرة من التجار محجومن عن الاستيراد بسبب ضعف القوانين التي لا تساعد على الاستيراد بشكل مرن إضافة لتغيرات سعر الصرف، لذا يجب إعادة دراسة القوانين الخاصة بالاستيراد مجدداً وتعديلها وحينها سنرى حتماً إقبالاً كبيراً من التجار على الاستيراد، مبيناً أن من أسباب الإحجام عن الاستيراد تحديد نسبة ١٥ بالمئة من المادة المستوردة لمصلحة السورية للتجارة ولتجاوز هذه المشكلة يجب أن تستورد السورية للتجارة بنفسها وليس عن طريق التاجر.

وبين بأن السورية للتجارة نجحت بتدخلها الإيجابي عندما قامت باستجرار الخضر من الفلاح مباشرة باعتبار أنها خفضت التكاليف بهذا الإجراء على حين أن اعتمادها على التاجر ليؤمن لها مواد أخرى عن طريق الاستيراد مثل السكر والرز لم ينجح، لافتاً إلى أن التأخر في افتتاح دورة توزيع المواد المقننة ينعكس سلباً على المستهلك الذي تزداد معاناته يومياً من لهيب الأسعار.

وأشار أكريم إلى أن الأسعار في كل دول الجوار التي دخل المواطن فيها أعلى بكثير من دخل المواطن السوري، أقل من سورية، لذا لابد أن يكون هناك تدخل إيجابي حقيقي من السورية للتجارة من أجل تخفيف الأعباء عن المواطن.

وكانت قد علمت «الوطن» أن تأخر إعلان المؤسسة السورية للتجارة عن افتتاح دورة جديدة لتوزيع المواد المقننة، يعود لعدم تقدم أي مستورد لمناقصة استيراد السكر التي أعلنت عنها المؤسسة مسبقاً.

يذكر أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، كانت قد أعلنت عن فتح باب التسجيل على دورة لتوزيع المواد المقننة عبر البطاقة الإلكترونية شملت «السكر، الرز، الزيت النباتي، البرغل، المتة» بدءاً من ١٣ كانون الثاني من العام الجاري، ولم تعلن عن دورة جديدة حتى اليوم.

«تنكة» زيت الزيتون وصلت إلى ٨٠٠ ألف ليرة

مكتب الزيتون: نصدّر الفائض عن الحاجة فقط وارتفاع الأسعار سببه احتكار التجار للمادة

زيت الزيتون السوري مطلوب في الأسواق العالمية لمواصفاته الخاصة

طلال ماضي

ارتفعت أسعار زيت الزيتون عالميا بين ٣٠ إلى ٥٠ بالمئة حسب موقع Fox weather، ويعود ذلك إلى تراجع الإنتاج في إسبانيا بسبب الجفاف الذي ضرب أوروبا وأدى إلى رفع أسعار الزيتون عالمياً خلال أقل من عام بنسبة ٤٣ بالمئة.

وذكر الموقع أن سورية وتركيا كانتا من المناطق التي يمكن أن تكون البديل لسد النقص عالمياً، إلا أن المؤشرات هذا العام تشير إلى قلة الإنتاج بشكل ملحوظ، الأمر الذي سيمنع هذه الدول من تصدير الزيتون.

وفي سورية ارتفع سعر (تنكة) زيت الزيتون خلال أشهر قليلة بنسبة ١٠٠ بالمئة، وتباع تنكة الزيت اليوم بسعر وصل إلى٨٠٠ ألف ليرة، وسعر الليتر في المفرق تجاوز ٥٠ ألف ليرة، وهناك جمود في عمليات البيع بالأسواق.

وبينت مصادر متابعة لصحيفة «الوطن» أن التجار سعت خلال الموسم لشراء أكبر كمية من زيت الزيتون حين كان سعر (التنكة) يتراوح بين ٢٢٥ و٢١٠ ألف ليرة من أرض المعاصر.

مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المهندسة عبير جوهر قالت لصحيفة «الوطن»: إن إنتاج سورية وصل العام الماضي إلى ١٢٥ ألف طن من زيت المائدة، وحاجة البلد للاستهلاك المحلي لا تتجاوز ٨٠ ألف طن، والاستهلاك تراجع بشكل كبير بسبب تراجع الدخل، والكمية المسوح بتصديرها ٤٥ ألف طن زيت تم تصدير ٢٠ ألف طن منها وبآلية مقترحة من عبوات ١٦ كيلو غراماً وما دون منها حتى اليوم بحسب البيانات التي وردت من الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

واعتبرت جوهر أن فرص تصدير زيت الزيتون تقل كلما طال تخزينه لأن مواصفاته تتراجع وتقل جودته بسبب عدم اتباع الطرق العلمية ومعايير الجودة في تخزينه، لذلك كان المطلوب التخلص من الكميات الفائضة عن حاجة السوق.

وأوضحت جوهر أن زيت الزيتون السوري مطلوب في الأسواق العالمية بسبب المواصفات الخاصة التي يتمتع بها الحسية والكيميائية، وهي غير موجودة في الزيت المنتج في الدول الأخرى، وهناك قيمة تصديرية لزيت الزيتون السوري يجب ألا يتم فقدانها من الأسواق العالمية التي تعتاد أن يصل إليها إضافة للسعي إلى عدم خسارة الأسواق أو خسارة المزارع كي يبقى قادراً على العناية بأرضه أكثر، وللحفاظ على مواصفات إنتاج زيت أفضل يجب المحافظة على تصدير الفائض.

وحول توفر مادة الزيت في الأسواق أكدت جوهر أن مادة زيت الزيتون متوفرة والاحتكار القائم من التجار، لأنهم جمعوا الزيت وتحكموا بالسوق، والحكومة وفقت على تصدير فقط الكميات المحددة من الفائض، وعلى ألا تكون من حساب السوق الداخلية، مشيرة إلى أن الأسواق الداخلية تحتاج إلى ضبط وتكثيف الرقابة وملاحقة المحتكرين ووزارة الزراعة غير معنية بالأسعار الداخلية.

وحول تقديرات الموسم المقبل من الزيتون بينت جوهر أن تقديرات الإنتاج الأولية لموسم الزيتون المقبل لم تصدر بشكل رسمي، وفي العادة يتم طلبها في نهاية الشهر السادس بعد الانتهاء من تساقط الحبيبات حتى يتم إعطاء صورة أدق وأوضح للتقديرات، لذلك لم يأتنا من كامل المحافظات، لكن كنظرة أولية للتقديرات في الساحل فإن الإنتاج سيكون منخفضاً جداً، والسبب لأن الزيتون يتعرض لمعاومة، والعام الماضي كان الإنتاج غزيراً لذلك هذا العام نعاني الانخفاض في الإنتاج إضافة إلى أن الأصناف الموجودة في الساحل وبشكل خاص في طرطوس شديدة المعاومة وخاصة النوع (الدعيبلي)، وفي المناطق الداخلية في حلب الإنتاج متوسط إلى الجيد، وفي حماة جاء التقدير أقل من العام الماضي وتم الطلب منهم إعادة دراسة التقديرات، وبعض المناطق الجنوبية تتأخر تقديراتها، ومن المتوقع أن يكون لدينا التقدير الأولي في منتصف الشهر السابع.

وأضافت جوهر إنه يضاف إلى المعاومة أيضاً الصقيع الذي جاء في مرحلة الإزهار والجفاف الكبير، وتراجع تقديم الخدمات الزراعية لأشجار الزيتون بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من الحراثة والتقليم والأسمدة، وتأثيرها على المعاومة والتخفيف من الآثار التي استهلكتها الشجرة في سنة الإنتاج الغزير.